الحاجات الإعلامية للمجتمع الجزائري في الصحافة الوطنية المكتوبة

ـ دراسة تحليلية – الشروق والخبر نموذجا

أ/ بدرالدين مسعودي ـ جامعة تبسة
طالب دكتوراه مسجل بجامعة قسنطينة

ملخص:

إن تناول الحاجات الإعلامية من منطلق ما تنشره الصحافة، إنما يعد بناء لتوقع ما تكون عليه كتلة المتلقين من خلال العلاقات الشهيرة التي تحكم بناء أجندة الأولويات في الإعلام وليست هذه الحاجات سوى تلك الأحداث أو القضايا التي من المفترض أن تشغل الرأي العام وتسيطر عليه لفترة معينة أردناها أن تكون في دراستنا هذه معنية بعينة من جريدتي "الخبر والشروق" اليوميتين الجزائريتين خلال سنة 2012 والتي شملت إثني عشر عددا من كل منهما وفقا لعينة "الأسبوع الصناعي" وذلك لمعرفة أهم القضايا التي تطرح في الصحافة الوطنية المكتوبة والتي تتناول كحاجات اجتماعية ملحة سميناها "إعلامية" للفصل بين دراسة الجمهور ودراسات تحليل المحتوى والتي يمكن من خلالها بناء توقعات عن هذه الحاجات لدى المتلقين لهتين الجريدتين الواسعتي الانتشار في الساحة الإعلامية .

وقد انطلقنا من فرضيات جوهرية تعتمد بالأساس على التناول الموضوعي للقضايا والأحداث وكذا التوازن في التعامل معها إضافة إلى مسألة الحياد الذي يفترض أن يكون عقدا إعلاميا أخلاقيا بين القائم بالاتصال والمتلقي.

وسوف نتناول هذه الدراسة في نتائجها النهائية مشكلين بذلك رؤية حول الموضوع ومعرفة الخصائص العامة للصحافة الوطنية إن في بنيتها التحريرية أو في بنيتها المضمونية.

Summary

Dealing with advertisement needs in term of which journalism has spread .but it is considered as what receivers realize or concern through famous relations which judje building advertisement propriorities but these needs are just these events and issues which supose to cover public opinion and dominating it during a period which we want it to be in our study which concerning with my daily algerian magazines « El khabar and El chourouk » in 2012 which cover twelve member from each one according to the section « industry week » and this is to know the most impoirtant debated issues in the national journalism which is considred as an important social needs that we called it « advertising » to separate between studing audiances and the study of analysing content between these largest magazine's receivers to spread in algeria.

1- خصائص الصحافة الوطنية:

عادة ما تكون الصحافة اليومية صحافة إخبارية بالأساس وظيفتها إعلام القارئ بالبيئة المحيطة به، إذ تتولى مهمة نقل أخبار الأفراد والهيئات والأحداث من مختلف مناطق البلاد والعالم. ولا يهم هنا من جملة التصنيفات التي تعرف بها الصحافة إلا التصنيف المبني على المحتوى، والذي نجد فيه صحف الرأي وصحف الخبر. ففيما يخص جرائد الرأي "فهي التي تعمل على إبلاغ رأي مجموعة ما إلى مجموعة من الناس وتبرز مواقفها وتعليقاتها على المنشورات والآراء والأخبار سواء كانت ملائمة مع خطها أو غير ذلك"[1]. أما صحافة الخبر فهي التي تنفرد باتجاه واحد أو مذهب واحد حيث تعمل على إعلان مختلف الآراء والاتجاهات والمذاهب. وهذه هي بعض المؤشرات الظاهرة التي يحتكم إليها بالنسبة إلى هذا التصنيف.

لكن عادة ما تكون هناك مؤشرات ضمنية لا يتم التعرف عليها إلا بوساطة البحث العلمي المنهجي، الذي يهدف بالأساس إلى التعرف على بنية الإعلام بشكل عام انطلاقا من الدراسة الخاصة بالقائم بالاتصال وعلاقة المؤسسة بجماعات ومصادر معينة، وطرق التمويل، والتي تعتمد على مناهج بحثية أخرى. أما بالنسبة لتحليل المحتوى فإن مؤشراته تكون نابعة من طبيعة المادة المنشورة بحد ذاتها، ولذلك قمنا باختيار مؤشرات حملناها مهمة الكشف عن طبيعة الجرائد الجزائرية، فيما إذا كانت إخبارية أو تهدف بالأساس إلى تسويق وجهة نظر معينة من خلال القضايا التي تنشرها، ضمن هذه الفرضية التي تتيح لنا التعرف على طبيعة المدخلات التي تم تناولها بالمعالجة في الجريدة.

فمن خلال أداة التحليل والفئات المستخدمة لذلك اخترنا أربعة مؤشرات أساسية هي:

ـ المصادر: من حيث الضعف والتركز وعدم التنوع.
ـ القوالب: من حيث غلبة قوالب الرأي على القوالب الإخبارية.
ـ الوظيفة التوجيهية للمضمون.
ـ استعمال العناوين الخالية من العناصر الأساسية للخبر.

1-1- تحليل مؤشر المصادر:

إن دراسة المصادر التي تعتمد عليها وسائل الإعلام أدت إلى تمييز ثلاث أنواع من علاقة القائم بالاتصال ومصادره التي تمده بالمعلومات، فهناك حالة الاستقلال التام، إذ تكون العلاقة ذات طبيعة رسمية من خلال تدفق الأخبار، وتظهر هذه العلاقة أكثر في حالة الصحافة الحرة. بينما الحالة الثانية نرى علاقة الاعتماد المتبادل وذلك لاشتراكهم في بعض الأهداف والأدوار. أما نوع العلاقة الثالثة فيمثل علاقة التبعية أو الاعتماد الكامل على مصدر يتميز بالقوة، أين نرى عملية توحد حقيقية في الأهداف بين مركز القوى (السلطة مثلا) ووسائل الإعلام،كما هو ظاهر في الأنظمة السلطوية[1]

وتنعكس بالتالي هذه العلاقة على المحتوى وبنائه، والذي يمكن أن يتسم بالتوازن أو المساندة والتأييد لأهداف المصدر خاصة إذا كان من فئات القوى الاجتماعية المؤثرة.

وكثيرا ما طرحت مسألة المصادر بحدة لدى القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية المختلفة في الجزائر منذ الاستقلال، إذ تمثل صعوبة الوصول إليها أهم المشاكل والعقبات التي تحد من الحرية الصحفية والأداء الإعلامي الناجح والموضوعي في دراسة القضايا المختلفة ومتابعتها. وبالتالي فإن غياب المصادر الهامة ذات العلاقة بالأحداث يؤدي بالعملية الإعلامية إلى متاهة التخمين والتغذي من الإشاعات، وبالتالي غياب الإعلام الموضوعي.

من جهة أخرى فإن المصادر تعتبر مؤشرا قويا على حضور المؤسسة الإعلامية في قلب الحدث و متابعتها الوافية له، إذ يكون دليل الوظيفة الإخبارية حاضرا بقوة، إلى جانب عامل الثقة المتولد عن الإحاطة الكاملة بالحدث وأطرافه الفاعلة فيه. وعلى العكس من ذلك فإن حالة كبيرة من التعتيم سوف تقوم مقام البحث عن الحقيقة التي ينشدها الإعلاميون.

أما الجانب الذي عنانا من خلال هذه الدراسة هو استعمال هذا المؤشر لمعرفة مدى انسجام الجريدة اليومية مع تعريفها؛ بأنها صحيفة إخبارية، هدفها البحث عن الخبر لتزويد القارئ في جميع المستويات بمتابعة متوازنة للمواضيع المنشورة على متون صفحاتها، أو هي تستعمل أطرافا معروفة كمصادر أساسية لتسويق معلومات معينة تخدم أهداف أطراف بعينها، وبالتالي تكون صبغة الخبر المنقول هنا هو رأي جماعة معينة لها مصالح في نشر هذه المعلومة أو تلك، وبالتالي صحة هذا الطرح يبينه تركز المصادر أو تحيزها،

مما يضفي صفة الضعف على الدور الإخباري للصحيفة، ويقوي جانب التعليق فيها، رغم الإدعاء بإخبارية الصحيفة، واضعين في عين الاعتبار أن الخبر هو عبارة عن رأي معالج، إذ لا يوجد خبر من أجل الخبر. فالمعالجات اليومية للأخبار من حيث الجمع والانتقاء و الصيغ المختارة للنشر، كلها توحي بمتغيرات متشابكة تحكم خصائص القائم بالاتصال فلا مجال للتطرق إليها في هذا البحث.

وقد بينت نتائج هذا المؤشر من خلال التحليل؛ أن الجرائد محل الدراسة ركزت على ثلاثة مصادر أساسية. الأولى منها، مصادرها الذاتية التي تعتمد بالخصوص على صحفيي قاعات التحرير والمراسلين بشكل أساسي وذلك بنسبة كبيرة نوعا ما (17.50 %) و(31.38%) وهو ما يمثل نصف حجم المصادر التي تعتمد عليها.

أما الثانية وهي المصادر المنتمية لصناع الأحداث في المناطق المختلفة من الوطن بنسبة (21.11%) هيئات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب التي تسمى ديمقراطية(8.61%).

أما ثالث أنواع المصادر فنجد فيه السلطة بنسبة (10.55%)، إلى جانب كل من الأحزاب الإسلامية (5.55%) والأحزاب الوطنية (0.55%). ويبقى لدينا أخيرا الشخصيات العامة بنسبة (2.50%) والوثائق بنسبة (0.83%).

وهذه النتائج تبرز اعتماد الجريدة التام في تدفق الأخبار على شبكة متجانسة ممن يفترض فيهم المتغير المهني والإيديولوجي ،والذي يتوافق وخط الجرائد الافتتاحي.

1-2- تحليل مؤشر القوالب:

تستعمل القوالب عادة في التعرف على خصائص المضمون من حيث الشكل والعرض، إلى جانب الخصائص اللغوية والأسلوبية والمعالجات التيبوغرافية المختلفة.

وتعتبر القوالب أحد أهم الفئات التي يدور عليها تحليل المحتوى من ناحية الشكل، وهناك تصنيفات كثيرة للأنواع الصحفية المستعملة من طرف الجرائد حسب طبيعة المنشور ودوريته وتخصصه. وبشكل عام، فهناك أنواع تختص بمعالجة الخبر ومطارحته على الصفحات، إلى جانب أنواع أخرى تعرض إلى كل ما يدور بالخبر ويتعلق به، في جوانبه الدينامية والتاريخية،

بحيث تهدف إلى الشرح والتفسير، على عكس الأولى، التي تعتني بمكونات الخبر الأساسية، من حيث الموضوع والمتى والأين والفاعل والأثر، وغيرها من العناصر المبسوطة في التراث الخاص بالدراسات الاتصالية والإعلامية.

ومهما يكن، فإن هذه الأنواع تتناول الخبر بأشكال مختلفة لكنها متسلسلة، تبدأ من نقل الحدث إلى غاية إثارته، مرورا بالتعليق عليه.

فنجد الصحف الإخبارية عادة تلجأ إلى استعمال العديد من القوالب التي تعالج الخبر وتركز عليها مثل قالب الخبر البسيط أو المركب وهو المعبر عنه بالتقرير الصحفي، إلى جانب التحقيقات الصحفية التي تحاول الإحاطة بالخبر من كل نواحيه.

بينما نجد قوالب مثل التعليق والعمود الصحفي تسعى إلى إعطاء انطباعات معينة حول الأحداث الهامة التي تنشر بالجرائد. وتحاول في الأخير القوالب المتبقية أن تثير الأحداث بواسطة المقالات الصحفية المتنوعة التي تهدف إلى التحليل والشرح والتفسير وذلك من أجل بناء رؤية معينة حول الأحداث، ونجد من أهم الأنواع في هذه المرحلة: الحوار و التحليل. وتكون الأفكار فيهما مطروحة بعمق ومصبوغة بتوجه معين.

ويشترك النوعان الأخيران في أن هدفهما الأول هو بناء تصور حول الأحداث والموضوعات التي تدخل في دائرة اهتمام الرأي العام.

من حيث موضوع دراستنا هذه، فقد أردنا أن نكتشف أهم القوالب المستخدمة في الجريدتين (الشروق والخبر) واللتان عالجتا مختلف الحاجات التي تعبر عن قضايا مجتمعية هامة وفقا لسلم الأولويات، لنعرف في ما إذا كانت متناولة من جانبها المعرفي المعلوماتي فقط أم أن الجريدتين تسعيان إلى توظيف أنواع معينة تهدف من خلالها إلى بناء رأي حول هذه الحاجات.

فمن خلال معطيات التحليل للنتائج الكمية للقوالب، لم تحتو إلا على أربعة هي: الخبر وهو الذي يتشكل من خبر واحد بسيط، والتقرير الخبري الذي يهدف إلى صياغة مجموعة من الأخبار البسيطة ذات الصلة، ثم التحليل وهي مقالات صحفية تهدف إلى تحليل الخبر وعرضه في سياقاته المختلفة، وأخيرا الحوار الذي لم نجد له على مدار العينة إلا موضعين اثنين وبحضور ضعيف جدا.

- أن الجريدتين لم تستعملا الصور الخبرية التي يمكن أن تزيد من تأكيد متابعتهما للأخبار عن كثب وبالوثائق، حيث تعتبر الصورة عنصرا مرجعيا مكتفيا بذاته. والعينة التي جاءت خالية من هذا القالب، نستطيع القول من خلال متابعتنا اليومية للحدث عبر الجريدتين أنهما أهملتا وظيفة هذا العنصر الهام.
- أن الجريدتين تمزجان في القوالب الإخبارية – خاصة التقرير الإخباري– نوعا من عمليات التوجيه من خلال السياق المتسلسل للأحداث والقضايا، وكذا استدعاء أحداث ومواضيع يمكن أن توحي بأشياء مستهدفة من خلال بنية المعرفة التي يتلقاها القارئ وتؤثر في توجهاته.

وبالتالي فإن الجريدتين تغلبان الصبغة التوجيهية في تعاملها مع أشكال العرض المستعملة في تقديم المادة الإعلامية. ومن الوجهة المنهجية فإن هذا المؤشر غير كاف لوحده من خلال التحليل الكمي أن يبرز الدور الوظيفي الحقيقي للقوالب المستعملة في العينة.

1-3- مؤشر التصنيف التحريري للعناوين:

تقوم العناوين في الصحافة بعدة وظائف تمكن المحررين والمخرجين من الإبراز الجيد والهادف للموضوع وسنعرض هنا بشيء من التركيز لأهم هذه الوظائف التي تنقسم بدورها إلى عدة أقسام:

الوظائف الإبرازية:

- تلخيص مضمون الأخبار للقارئ.
- تقويم الأخبار، وتحدد درجة أهميتها.
- تكوين شخصية متميزة للجريدة.
- هدف تجاري تغري القراء وتدفعهم لشراء الجريدة

الوظائف الإخراجية:

- تساعد في بناء الصفحات.
- التخفيف من حدة رمادية المتن.
- تحقيق الجمال عبر الموضوعات المختلفة.
- الوظائف التحريرية: [2]

وتعتمد على أساليب الصياغة وقواعد التحرير المعتمدة من طرف الجريدة وكذا أهدافها، حيث نجد جملة من التصنيفات بحسب هذه الصياغات، طبقا لمحتوى الموضوع المقدم.

فهناك العنوان التقريري الذي << يقوم على صياغة جملة خبرية تقريرية، تتضمن إجابة عن أهم التساؤلات الخبرية الستة وفي غالب الأحيان يتم الإجابة فيها عن السؤال ماذا ؟>>[3] كما نجد أيضا العنوان الملخص للحدث بشكل عام دون الإشارة إلى أهم الحقائق التي يتضمنها[4]. وهناك تصنيف آخر يعتمد على اقتباس الأقوال من المصدر بحيث يتضمن هذا الاقتباس حقيقة يمكن أن تجذب القارئ[5]. إضافة إلى جملة من التصنيفات الأخرى كالعنوان الاستفهامي والاستنكاري أو الاستفهامي الاستنكاري وهناك أيضا العنوان الذي يحتوي صيغة تعجب.

وتدخل التصنيفات الثلاثة الأولى في تحديد الطابع الإخباري للجريدة، بينما التصنيفات المتبقية تعتمد على الطابع الإنشائي وبالتالي يكون هدفها التعليق أكثر من تضمن الحقائق.

وفيما يخص العينة، فقد اعتمدت الجريدتان على التصنيف التحريري التقريري وذلك بنسبة (34.09%) يليه التصنيف الإنشائي بنسبة (29.54%) ثم "الملخص" بنسبة (22.72%) وأخيرا العنوان المقتبس بنسبة (13.63%).

ومنه فإن العينة اعتمدت على التصنيفات الخبرية وذلك بنسبة عامة تساوي (70.44%).

4-1 - تحليل مؤشر وظيفة المضمون:

كما هو معروف أن لكل نسق؛ بنية معينة ووظيفة تتحدد في علاقات الأجزاء بعضها ببعض. والنص من هذه الناحية هو عبارة عن أجزاء متكاملة يؤدي كل جزء منها وظيفة داخل المحتوى لأن النص من الناحية الدلالية ليس اعتباطيا بل هو عبارة عن اتصال واع ومقصود يهدف إلى إحداث أثر نوعي لدى متلقين نوعيين من طرف المصادر، وهذه الدلالة لابد أن تمتلك بنية خاصة ومستوعبة، مرتبة ترتيبا منتجا تفضي مقدماته إلى نتائجه.

والأخبار في رحلتها منذ ظهورها تمر عبر سلسلة من المعالجات التي تدخل فيها مفاهيم إعلامية متشابكة مثل التركيز والتدعيم والتكرار والتضخيم. فالخبر مهما كان؛ يبدأ على شكل حدث بسيط تملأ به زاوية من زوايا الجريدة،

وأهميته تدخل عليه مختلف المعالجات اللفظية وغير اللفظية المتعلقة بالشكل والموقع والمساحة والمؤثرات التيبوغرافية ذات العلاقة، فيصبح الحدث هنا عبارة عن سبق صحفي تتنافس فيه مختلف الوسائل الإعلامية لدى قرائها لتقديم كل صغيرة وكبيرة، فيصبح الحدث عبارة عن إثارة إعلامية لها وقع خاص في جلب الاهتمام من طرف الرأي الذي يبحث في كل مرة أن يلبي حاجته المعرفية المبناة على الفضول أولا، ويغدو تزوده بالحقائق والتفاسير غاية مبررة، تلجأ الجريدة لتلبيتها محاولة التفسير والتحليل عن طريق أقلامها واستكتاب أقلام خارجية. وهنا تدخل مرحلة تكييف الخبر إلى قضية أو مسألة بل يتوقع أن يصبح حاجة لدى المتلقي الذي يتابع باهتمام وشغف هذه المسألة أو تلك،ويتم عبرها توجيه القارئ وفق اعتماد رؤية مختارة أو رؤى متعددة بمساحة الأدوات الشخصية والتقنية التي تتوفر للصحفي، << والملاحظة الجديرة بالذكر، أن قارئ الجريدة يقع عليه الدور الأكبر في استكمال مقومات الأشكال المختلفة للإدراك من خلال تنشيط خياله وصياغة تفسيراته حتى يتم وضع الرموز في دائرة المعاني والدلالات الصحيحة، فهو يعيش وحيدا مع المحتوى المنشور>>(6). ويعتبر الخبر المادة الخام الأولى التي يتم من خلالها بناء الشرح والتفسير والتعليق ثم الإرشاد والتوجيه. وتبعا لاستكناه الوظائف التي يؤديها المضمون لدى جملة المتلقين فإننا حاولنا تحديد أهم هذه الوظائف من خلال موضوع البحث معتمدين في ذلك على العناصر الأسلوبية خبرية وإنشائية.

وانطلاقا من المعطيات، فإن العينة اشتملت على ست وظائف، تأتي على رأسها الوظيفة الإخبارية بنسبة (59.72%)، في حين أن الوظيفة الجدالية حققت نسبة (13.05%) ثم الوظيفة الانطباعية التي تهدف إلى إعطاء رأي أو تعليق حول حدث أو قضية ما فقد سجلت نسبة (10.00%)، بينما جاءت وظيفة الإقناع بنسبة (7.77%) تقترب منها الوظيفة التفسيرية في المحتوى بحجم يساوي (7.22%) من تكرار الوظائف وأخيرا الوظيفة التبريرية بنسبة (2.22%).

هذه النتائج تؤكد بما لا يدعو للشك أن الجريدتان تعتمدان فعلا على الأخبار من أجل دعم التفاسير والتحاليل الموضوعة من طرف القائمين فيها بالاتصال، ثم بعد ذلك يأتي اعتمادها على الوظائف الأخرى بشكل ضئيل جدا.

وإن كانت هذه المؤشرات لا تعطينا حكما قاطعا بإخبارية الجريدة إلا أنه بالنظر إلى جملة المعطيات السابقة، يتبين أن العينة المدروسة تعمد إلى

عملية انتقائية لخدمة أهداف السياسة التحريرية، وبالتالي تغدو القيم الخبرية في حد ذاتها – والتي تحددت هنا في شكل دعم موضوعات مثل العنف أو الإثارة بشكل عام والتركيز على قوالب تنميط ذات أبعاد تنافسية، وتدعيم قيم الانحباس والتوتر إضافة إلى تسليط الضوء على الركن الملتهب في مسرح الأحداث، بشكل طاغ خاصة في جريدة الخبر- يحيل الخبر والوظيفة الإخبارية للجريدة كلها على "الوظيفة التسلطية"؛ أي استعمال سلطة المرسل أو القائم بالاتصال في إيصال الصورة من زاوية رؤيته.

2-القيم في الصحافة الوطنية:

يرتبط تحليل القيم من خلال وسائل الإعلام بعدة متغيرات ذات العلاقة بمجال الدراسة. فهي من جهة لها علاقة بمقاصد وأهداف القائم بالاتصال، التي من أجلها تم تشكيل الرسائل الإعلامية بطريقة معينة، قادرة على بلوغ هذه الأهداف، التي تكون عادة على علاقة وثيقة بنوع الإشباعات والاستخدامات الأساسية التي على ضوئها يلجأ المتلقون إلى وسائل الإعلام من أجل تلبيتها.

والتعرف على مجموعة القيم المتخللة للمحتويات التي تبثها وسائل الإعلام، تعطينا نظرة واضحة عن الحاجيات الإعلامية التي تلبيها هذه الوسائل، ويفترض فيها أن تكون خاضعة للسياق الاجتماعي المنتمية إليه. ويمكننا تحليل المضمون بالمرة من الكشف عن نوايا المرسل وروح العصر <<تأسيسا على الافتراض الخاص بأن مضمون الإعلام يعكس أو يعبر عن اتجاهات التفكير، والاهتمامات، والقيم السائدة خلال فترة معينة>>[(7)].

وانطلاقا من العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام وكتلة الجمهور المستخدم لها من حيث تلبية هذه الحاجيات، التي يأتي على رأسها تلبية الحاجة المعرفية المتعلقة بالبيئة الاجتماعية حولنا، معرفة تمثل المعاني والقيم السائدة.. تبعا للوظائف التي يؤديها الإعلام ويحدد من أجلها أهمية كل منها، ليتم اتخاذ قرارات النشر المختلفة. كما أن هناك حالة أخرى يزيد فيها اعتماد الفرد على وسائل الإعلام، وهي الحالة التي ترتفع فيها درجات الصراع أو التغير الذي يحدث في المجتمع. وهنا تظهر الحاجة إلى دعم ثبات البناء الاجتماعي، حيث من المفترض أن يتم دعم التوازن بعد أن يحدث التغير الذي يهدف إلى التحديث والتكيف الاجتماعي مع نتائج التغيير. ومن ثم ينخفض الصراع ويبدأ دعم التوازن البنائي. فأين تسود أهداف التغير الاجتماعي فإنها

عادة ما تشمل تحديات بناء معتقدات أو ممارسات جديدة تؤثر في بناء الترتيب الاجتماعي. وفي هذه الحالة يتزايد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام باعتبارها مصدرا للمعلومات التي تسهل للفرد القيام بعملية بناء هذا الترتيب الاجتماعي[8].

وينطوي المجتمع على مجموعة من القيم الثابتة والمتغيرة، حسب اختلاف بنية الأهداف والمعايير، وكذا العلاقة بينهما. حيث تحدد حالة المجتمع والظروف المحيطة بحركيته كتلة الأولويات والأهداف المقرر تحقيقها. فهناك فرق واضح في حالة القيم السائدة داخل المجتمع الواحد بين حالة تكون فيها قوة التماسك والبنيان الاجتماعيين كبيرة، وبين حالة مجتمع يعيش وضعا لا معياريا تكون فيه الأهداف الفردية والاجتماعية ذات أولوية على حساب جملة المعايير التي تتحكم فيها. خاصة في حالة تعايش هذه الحالة مع ظروف التغيير القاسية التي تمر بها المجتمعات، مما يطرح إشكالية التكيف مع هذه التغيرات الحاصلة وتكييف جملة المعايير والأهداف تبعا لذلك مما يؤثر في حالة عدم التوافق على السير الحسن للمجتمع، وعلى بنيانه خاصة في جملة منظوماته ذات العلاقة (الثقافية والسياسية والاجتماعية) وهذا يؤدي إلى اختلالات رهيبة تجعل المجتمع يعيش حالة لا معيارية، وتتداخل فيها الأدوار والوظائف. كما تفقد الصفوة دورها نتيجة الارتباك الحاصل في تداخل الأدوار وهنا يفقد النظام السياسي (ممثلا في الصفوة الحاكمة) دوره في التوجيه العام للمجتمع وتقوية التماسك الاجتماعي، مما يحررها في طريق وضع أولويات البقاء مع التنازل إلى أقصى الحدود. ذلك أن في الحالة اللامعيارية تفتح جبهات عديدة في المجتمع على السلطة الحاكمة مما يجعلها عاجزة عن الإلمام بكلها.

والإعلام الجزائري ليس بمنأى عن الزمر التي تتحكم في الوضع، فهو يهدف إلى إيصال أخلاق المتنفذين ــ حتى لا نقول المتسلطين ــ وبالتالي فإن استعراض المحتوى من خلال التحليل يكشف عن مجموعة من القيم التي يريد هذا الإعلام إيصالها إلى القارئ من خلال معالجته للموضوعات التي تهم الرأي العام الجزائري.

أهم النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل، أن المعلومات التي تتكون لدى المتلقي والصورة الذهنية التي تتشكل لديه حول البيئة التي يعيش فيها تؤدي به مع مرور الوقت إلى أحد أمرين:

إما اليأس من هذا الواقع الأسود تماما، أو اللامبالاة الكاملة حيال ما يحدث من أحداث ويتناول من قضايا

فالتأكيد على قيم العنف والخوف والرفض وعدم الاعتناء بالقيم الإيجابية الأخرى، يؤدي إلى غرس المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري بأفكار تشاؤمية والشعور بعدم الخلاص، وفقدان الأمل في التطلع إلى أوضاع أحسن.

ورغم التجاذبات الكثيرة والمداخل التي يمكن من خلالها تناول الأحداث والتعاطي معها بشكل شامل ومن منطلقات مختلفة، إلا أن هذا التركيز على السمات السياسية والأمنية وحتى القانونية (وكلها كانت حاضرة) يمكن أن يلعب دورا خطيرا ومهما في رسم الصورة المتكاملة (المؤطرة)- تقصي جوانبا من الموضوع وتركز على الهام بوجهة نظرها- والتي تهدف الجريدة إلى بنائها من خلال متابعتها اليومية والمناسباتية للأحداث. وهي صورة مشوبة بالصراع والتنافس اللذان يعكسان الجانب السلبي في المواضيع ككل بدل استغلال الجوانب الثرية والإيجابية فيه تبعا لبنية المجتمع الجزائري وحركيته. وهي محاولة للوصول إلى استنتاج محدد ومقصود؛ بأن الواقع ما هو إلا انسداد واضح بين طرفين غالبا ما يكون أحدهما السلطة.

وأما الوجهة الأخرى التي يؤدي إليها التحليل ويقرها؛ أن العينة بالأساس تتعاطى مع الخبر بعيدا عن التناول العميق للمواضيع في جذورها وأبعادها المختلفة .

حينما تغدو موضوعات مثل الموضوعات الثقافية و التاريخية -والتي تدعم حاجة المجتمع إلى دعم البناء الاجتماعي والهوية وغيرهما - موضوعا سياسيا، فهو يرهن لدى المتلقي حقه في تصور موضوعي للحدث، ويسقط في "مرآة الكف" التي تصنعها الجرائد بمختلف أنواعها ووسائل الإعلام عموما، التي تحاول أن تعطي صبغة ثنائية جدلية << مما يعرض النقاش حول هذه القضية إلى صعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت (وتؤدي) إلى مستوى رديء في معالجة القضايا المطروحة وكذا المعالات في تسييس النقاش حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية بطريقة مكيافيلية.. ولا شك أن الاستخدام المستديم للموضوع في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع<<(9). بل ويؤدي إلى تسويغ شرعية "المجتمع المضاد للدولة" بحسب تعبير (بيير كلاستر) من وجهة نظر سياسية.

ومن خلال تحليل هذه المعطيات يمكن أن نصل إلى صياغة هذه النتائج العامة:

1- هناك تركيز واضح في الصحافة الوطنية على تقديم الصور السلبية للقضايا والأحداث، وذلك عن طريق نشر الأخبار التي تعنى بالعنف والمواجهات، والتقليل من التعرض للموضوعات الأخرى، وبشكل يكاد يكون حصريا، وهو ما لاحظناه من خلال استعراض الموقع والمساحة بالنسبة لمراكز اهتمام المضمون.

2- خصوصا وبالنظر إلى اتجاه المضمون الذي كان تبعا لطبيعة المادة الإعلامية المنشورة عن مختلف القضايا، فقد جاء في معظمه سلبيا، وكان الحظ الأكبر من هذه السلبية للسلطة، ثم الأحزاب.

3- وانعكاسا لطبيعة الموضوع، فقد جاء محملا بالقيم السلبية التي ركزت على الانحباس والتوتر والقلق، ومن الناحية الإعلامية فإن القيم تعبر بشكل مباشر عن عملية إشباع الحاجات الإعلامية للأفراد المتلقين ونظرة القائم بالاتصال لهذه الإشباعات، وكذا انعكاس الحاجات الاجتماعية ذات الأولوية والتي تفرضها الظروف المحيطة. فنحن نقرر من خلال تحليلنا للموضوع، أن إشباع الحاجات الإعلامية للمتلقين لم يتم احترامها، وهي تدعيم قيم الأمان والتضامن والوحدة لزيادة مستوى التكامل والانسجام الاجتماعيين، والتي كثيرا ما يعبر الأفراد عن حاجتهم إليها.

4- بالرغم من الأبعاد الكثيرة للموضوعات المتعلقة بمرجعية المجتمع الجزائري، فقد تمت معالجة هذه الملفات انطلاقا من عملية تسييس واضحة بالنظر إلى جملة السمات السياسية والأمنية الطاغية على المضامين، مع إهمال واضح لمضامين الموضوع الأخرى مثل المضامين الثقافية والتاريخية وحقوق الإنسان والمواطنة، والتي غابت في هذا لافت للانتباه.

5- فيما يخص المصادر والتي ذكرت في أكثر من مكان فإن العينة اعتمدت على شبكة تكاد تكون متجانسة، قوامها المراسلون وصحفيي التحرير، مما يكفل تغطية الموضوعات تحت الخطوط العريضة للجريدة.

6- إن النسبة العالية للأخبار في العينة، لا يمثل أي دليل على وظيفة الصحف التي هي بالأساس "إخبارية"، خاصة في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة.

فقد كان حضور الأخبار يمثل بهذا الصدد نوعا من التوجيه بواسطة الأخبار نظرا لتدفقها في وجهة واحدة (العنف والمواجهات وما يدور حولهما من تصريحات وردود أفعال). ومنه فالصحف الجزائرية تريد أن تستعمل سلطتها في التعامل مع الجمهور وفقا لقنوات مصادرها التي لم تسمح بانطلاق الجريدة وخروجها من الطابع التوجيهي، علما أن الجريدة الإخبارية تكفل نشر المعلومات والآراء والاتجاهات المختلفة، وليس تدعيم جانب وإبراز اتجاه معين. وهو الشيء الذي يحد من أدوات الخدمة الإعلامية الحقيقية.

إن تكييف الرسائل الإعلامية يؤدي بالضرورة إلى تكييف الواقع وفقا لاتجاه وكيفية التغطية؛ حيث تعمل الرموز والصور الذهنية المختزلة لدى الجمهور والمتلقاة من مصدر يتوحدون إزاء رسائله، على رسم صورة المخيال الاجتماعي للأحداث، وبالتالي فإن التمثلات التي تستدعى عند حضور موضوع ما لدى مطارحته للنقاش والحديث، جراء عملية ترتيب الاهتمامات ، تكون مستمدة من معاني العنف والصراع – وصفا ووصما وليس من باب البحث عن الحلول واستدعائها– التي انغرست كصورة منعكسة للواقع المنقول. وهي عبارة عن صورة كبيرة عامة تم فيها عزل العناصر التي لا تستثير اهتمام الصحف وتقوية عناصر أخرى تحقق أهدافها.

وبلغة اللسانيات، فقد نقلت الجريدة الأحداث والقضايا كما حدثت وشكلت لديها عناصر الدال التي أعطت صورة ما عن الواقع المعيش ، لكن المعالجات المختلفة التي قامت بها الصحف في إبراز الحاجات أعطت حقل دلالة وجِّهت فيه القراءة الوجهة التي رصدتها الدراسة، عن طريق التركيز وتوجيه التعليق والربط وما إلى ذلك. مما يؤدي بنا إلى احتمال –وبنسبة كبيرة– أن العينة قد قصدت إلى وضع أجندة الجمهور بهذا الشكل بعيدا عن احتياجاته الراهنة، وبالشكل المتحيز المؤكد لوجود تأثير قوى ذات اتجاهات معارضة للسلطة أو لها مصلحة في طرح المواضيع بالشكل المبرز، وهي نفسها تعمل على اقتراح أجندة الصحيفة في حد ذاتها، نظرا لنمطية المعالجة لكافة الموضوعات المتعلقة بالسلطة والتي تبرز مساوئها وعيوبها بشكل مثير وهو ما يمكن التأكد منه علميا عن طريق دراسات ذات علاقة.

وعليه فالجريدتان تبنتا في تعاملهما مع الأحداث أسلوبا يتسم بانتقاء هادف للأخبار، يعمل على توجيه الجمهور إلى تكوين فكرة سلبية عن الأحداث جراء التراكم الكثيف لجوانب العنف، و المشربة بفكرة منافحة لكل ما هو"رسمي" بالأساس نظرا لما تحمله من طابع الرفض والقطيعة الموجهتين لها

والمرتكزة أساسا على التسييس الواضح، وهو نوع من التشويه والمسخ للحقائق، والتي جاء جانبها المنشور، بعيدا كل البعد عن تطلعات الدولة الجزائرية برمتها والهادفة إلى تكامل المجتمع الجزائري وانسجامه وراء التحديات الكثيرة التي تلاحقه أو التي تنتظره.

وأخيرا نصل إلى التقرير التالي:

أثبت البحث صحة الفرضيات الثلاث التي وضعت للاختبار، بحيث تبين أن الجريدة سوقت صورة سلبية عن الأحداث وبشكل غير متوازن ولا محايد قوامه العمل التوجيهي على حساب العمل الإعلامي الإخباري.

الهوامش:

[1] - عبد الوهاب كيلي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981 ص 55.
[2] - سليمان صالح، صناعة الأخبار في العالم المعاصر،ط2، مصر، دار النشر للجامعات، 1998.
[3] - سليمان صالح، المرجع نفسه ، ص181.
[4] - سليمان صالح، المرجع نفسه ، ص181.
[5] - سليمان صالح، المرجع نفسه، ص ص181-182.
[6] - محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، المرجع السابق، ص383.
[7]- سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1995، ص 254.
[8] - محمد عبد الحميد،نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص 234.
[9] - علي الكنز: حول الأزمة(5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي)، دار بوشان للنشر، 1990.